



محضر اجتماع مجلس الجامعة فاتح يونيو 200

عقد مجلس جامعة محمد الخامس — أكادال اجتماعا يوم الجمعة فاتح يونيو 2007 بقاعة الاجتماعات بكلية العلوم تحت رئاسة السيد رئيس الجامعة الأستاذ حفيظ بوطالب جوطي. وخصص هذا الاجتماع لمتابعة دراسة النقط المتبقية من جدول أعمال اجتماع المجلس المنعقد يوم 27 أبريل 2007 وهي:

– أشغال اللجان الدائمة؛

– مختلفات.

حضر هذا الاجتماع السيدات والسادة: حفيظ بوطالب جوطي، محمد بريان، وائل بنجلون، أحمد الحسيني، أمامة عواد لحرش، محمد غاشي، لحسن باهي، البشير الجعيدي، عبد السلام الداشمي، الحبيب الدقاق، عبد الرحمان نونح، عبد الله أديب، عبد الكبير بلاوشو، عزيز الطاهير، محمد السعيدي، محمد جمال الدين صباني، محمد صدقي، كمال الكتاني، الحسن ودغيري، حسن بوفلجة، عبد الله تاشفينت، عبد العزيز حميلي، الحبيب العزوزي، التيجاني بنحميدي، عمرو حموش، محمد منيار، محمد حومين، مليكة المكاوي وحسبية الدار.

واعتذر عن حضور الاجتماع السادة : إدريس بوعامي، إدريس اعبيزة وأحمد أخصاص.

وغاب عن الاجتماع السيدة والسادة : التيجانية فرتات، عمر البحرأوي، عبد الكبير برقية، مصطفى بكوري، عبد الله اكديرة، لحسن والحاج، محمد داكي، العربي امهين، عبد الله جعفري، نجيب فاسي، محمد بن عبد الخالق، عمر الدراحي، نور الدين بن مخلوف، محمد الديوري، الطاهر الفلالي وعبد العالي ودغيري.

وافتح السيد الرئيس اجتماع مجلس الجامعة بالترحيب بالعضو الجديد السيد الحبيب الدفاق الأستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - أكادال والذي تم انتخابه مؤخرا خلفا للأستاذ محمد بوطاطة.

كما قدم تشكراته باسم أعضاء مجلس الجامعة على الجهود التي بذلتها اللجان خاصة لجنة الشؤون البيداغوجية ولجنة البحث العلمي والإحداثيات.

أشغال اللجنة البيداغوجية

تقدم الأستاذ وائل بن جلون، منسق اللجنة البيداغوجية، بعرض أشغال اللجنة التي انكبت على دراسة 52 مشروعاً للإجازة والماستر، بما فيها مشروع دبلوم الجامعة على مستوى الماستر للتكوين المستمر المؤدى عنه في العلوم الاقتصادية والتسيير (Sciences Economiques et Gestion). وأشار إلى أن اللجنة قامت بتدوين ملاحظاتها وبعثها إلى المسؤولين عن هذه المشاريع لإدخال بعض التعديلات الممكنة وذلك لدعم حظوظها أمام اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي. وقد صادق المجلس على هذه المشاريع.

كما أثار رغبة الأعضاء النشيطين بهذه اللجنة في الاعتراف لهم بالجهودات التي بذلوها خلال الاجتماعات المتعددة لهذه اللجنة. وتبعاً للمناقشات التي أثيرت حول هذا الموضوع ومختلف الملاحظات التي أدلى بها السادة أعضاء المجلس، اقترح السيد الرئيس تسليم رئاسة الجامعة لكل عضو من أعضاء لجان المجلس شهادة شخصية تشهد على مشاركته في أشغال اللجنة التي ينتسب إليها.

أشغال لجنة البحث العلمي والإحداثيات

ذكر الأستاذ محمد بريان، منسق اللجنة، أنه طلب من أعضاء هذه اللجنة البث في هيكلية البحث العلمي والتفكير في طرق ووسائل التقييم والابتكار. وأشار إلى أن المرحلة الأولى المتعلقة بهيكلية البحث العلمي، عرفت اقتراح دفتر للضوابط يحتوي على 31 مادة تقن وتنظم هذه الهيكلية. كما أن هناك بنوداً أخرى اقترحت من طرف اللجنة وسوف تعتمد بجامعة محمد الخامس - أكادال. وتجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى فرق البحث والمختبرات، اقترحت اللجنة إحداث شبكة تربط مختلف المؤسسات التابعة للجامعة وهيئات أربع مطبوعات ملائمة لمختلف بنيات البحث بجامعتنا. كما أضاف منسق اللجنة أن هذه الأخيرة تتوقع إحداث شبكة للبحث تربط مختلف الجامعات.

وطالب أخيراً بالموافقة على هذا الدفتر من طرف المجلس نظراً لاستعجالية التزامات الأساتذة في مجال البحث.

ثم تدخل السيد الرئيس ليشير إلى أنه منذ سنة 2004 والجامعة تعمل على هيكلة البحث عن طريق وضع الأنظمة الأساسية ودفاتر خاصة بشبكات البحث.

وبالنسبة لميزانية البحث العلمي ، فإن الهيكلة التي اعتمدت في توزيعها هي هيكلة سنة 2005 وأن اعتمادات سنتي 2006 و2007 سوف تكون وفق الدفاتر التوضيحية والهيكلة الحالية. وتطور النقاش بعد ذلك ليشمل الأمر سريان مفعول البنات الأربعة الموجودة حالياً.

وجواباً على التساؤلات التي أثارها بعض أعضاء المجلس، أجاب السيد الرئيس بما يلي:

- تجتمع اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي هذا اليوم لدراسة واعتماد مشاريع الماستر؛

- وبالنسبة للإجازات، فقد تم إعادة اعتمادها. وهذه الإعادة ليست تلقائية (سنوية) ولكن سوف تحدد آجالها في وقت لاحق. غير أن كل منسق ملزم تلقائياً بتهيين ملف خاص لطلب اعتماد جديد.

المدخلات

انصب النقاش بعد ذلك على عدة تساؤلات واستفسارات أثارها مختلف أعضاء المجلس وتعلق

ب:

- دراسات الدكتوراه والقرارات المتخذة خلال الندوة التي نظمت حول الموضوع؛

- حدود السلطة التقريرية للجان؛

- عدم حظوة البحث بالاهتمام اللازم الذي يجب نحوه؛

- هل يمكن اعتبار هذا الوضع مؤقتاً وقابلاً للتغيير؟

- وجوب العمل على الوثيقة السادسة (شبكة البحث بين الجامعات) إضافة إلى أن النظام

الهرمي سيغير عقلية الباحثين والبحث.

وذكر السيد الرئيس بأن البحث العلمي قد تم تنظيمه أخيراً. ويجب أن يعتبر ملء الوثيقة

الوصفية كأداة تبين في آن واحد التحولات التي يمكن أن تطرأ على وضعية أو بنية المختبرات. كما

أن تطور هذا النظام سيمكن من تأسيس قاعدة المعطيات للمختبرات المعتمدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدفاتر الوصفية المعروضة من طرف جامعتنا اعتمدت كمرجع من طرف باقي الجامعات ومع ذلك فهي تبقى قابلة للتميم عند الاقتضاء.

وتابع الاجتماع أشغاله بتدخلات أخرى تحمل الاقتراحات والتساؤلات التالية:

- مزيد من الصلاحيات والحرية لهيئة التدريس؛
- ألا يمكن أن تكون مواد القانون التي تنظم المختبرات أكثر مرونة؟ ألا يمكن وضع مواد تنظيمية إضافية للحد من الطابع التضييقي للمواد الحالية (المادة 19 مثلا)؛
- وجوب أن يبلغ قرار الاعتماد بوثيقة رسمية مكتوبة؛
- تجديد الاعتماد كل أربع سنوات.
- لماذا لم يتم توقع انسحاب بعض أعضاء البنيات الموجودة جراء المغادرة الطوعية والانتقالات مثلا؟.

وتدخل السيد الرئيس ليؤكد أن التنظيم الوطني يجب أن يتسم بالاستقرار خصوصا وأن مواد اتسمت بالليونية والمرونة اللازمة. ومع ذلك فإن أي اقتراح من أجل تحسينه يمكن طرحه ومناقشته. وإضافة إلى ذلك، فإن توزيع ميزانية البحث العلمي اعتمد على أساس البنيات الأساسية الموجودة. كما أن عدم التجديد السنوي للاعتماد لا يخص إلا البنيات التي لم يطرأ عليها أدنى تغيير. أما بالنسبة للباقي، فتعبئة ملف جديد أصبح واجبا وخاضعا للاعتماد.

وأخيرا لخص السيد الرئيس ما سبق في النقاط التالية:

✓ ستعطى لائحة البنيات القديمة لرؤساء المؤسسات مرفقة برسالة يطلب من خلالها تعبئة وثيقة الاعتماد في حالة التغيير؛

✓ سيتم نشر قاعدة للمعطيات عبر الإنترنت مباشرة بعد الانتهاء من إنجازها؛

✓ سيكون تجديد الاعتماد تلقائيا كل أربع سنوات بناء على التقارير نصف السنوية للأنشطة (السنة الثانية والرابعة) حسبما اتفق عليه بالإجماع.

وفي نهاية هذه المداخلات صادق المجلس على أشغال اللجنتين المذكورتين أعلاه.

مختلفات

وفي نقطة مختلفات، خرج أعضاء المجلس بالتوصيتين التاليتين:

1 إحدات لجنة لإعادة تقييم القانون 01 00 وتقديم مقترحات لتغيير مقتضياته إن اقتضى الحال. وهذه اللجنة تتكون من السادة: الحبيب الدقاق، البشير الجعيدي، عبد العزيز حميلي، عبد الرحمان نونح، عبد الكبير بلاوشو، الحبيب العزوزي والحسن ودغيري. واختير السيد البشير الجعيدي منسقا للجنة.

2 إحدات لجنة لدراسة النظام الداخلي للمؤسسات وتتكون من السادة: عزيز الطاهير، محمد جمال الدين صباي، عبد الكبير بلاوشو، عبد الله تاشفينت، محمد السعيدي. واختير السيد عبد الكبير بلاوشو منسقا للجنة.

كما أعطى السيد الرئيس معلومات تتعلق بمركز دراسات الدكتوراه، فأوضح أنه خلال المؤتمر الوطني المنعقد بالصخيرات عرضت وثيقة تبين مختلف التوجيهات منها:

- تحديد دور رئيس المؤسسة الجامعية؛
- تحديد دور مدير المركز والمنسق العلمي (وقد تم حذف هذا الأخير)؛
- تبيان دور المشرف على الأطروحة مع إعطاء هذه الأخيرة الأهمية التي تستحقها؛
- مدة إعداد الدكتوراه؛
- مزيدا من المرونة بالنسبة للتسجيلات وشؤون الطلبة؛
- الإشراف المزدوج والتعاون؛
- توزيع الموارد المالية؛
- إنشاء المركز في المؤسسة الأصلية، وإذا شاركت مؤسستان أو أكثر في هذا الإنشاء يكون المقر في إحداها؛
- تكوين مجلس المركز؛
- من بين مهام مجلس المركز: التسجيلات؛

- مجمع الدكتوراه يتكون من نائب الرئيس ومديري المراكز.

وتجدر الإشارة أن كل هذه النقط قد حظيت بالمصادقة خلال المؤتمر الوطني المنعقد بالصخيرات باستثناء مدة إنجاز الدكتوراه. كما أن هذه الوثيقة سوف تعتمد أواخر شهر يونيو، وكل اقتراحات إنشاء مراكز دراسات الدكتوراه يجب أن تكون جاهزة قبل شهر نونبر 2007.

كما أخبر السادة الحاضرين أن لجنة الشؤون التربوية والبيداغوجية والاعتمادات التابعة لمجلس الجامعة ستدرس ميثاق الأطروحة وستقدم نتائج أشغالها قريبا.

وأخيرا وعن بعض النقط المطروحة من قبل السادة الأعضاء والمتعلقة بعلاقة الطالب الدكتور بالعالم السوسيواقتصادي، وبالمجلة العلمية للجامعة، وبحماية الملكية الفكرية، أجاب السيد الرئيس أن الجامعة ستتنظم يوما دراسيا مع العالم السوسيواقتصادي في شهر نونبر من هذه السنة لدراسة تطور علاقة الجامعة به. وبالنسبة لحماية الملكية الفكرية، أكد السيد الرئيس على أنه يجب أن تخضع لنظام داخلي. وفيما يخص المجلة العلمية فيجب أن تصبح ضمن مجموعة المجالات العلمية المصنفة في (ISI) بفيلا دلفيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

وانتهى الاجتماع في الساعة الثانية عشرة وسبعة وأربعين دقيقة بعد الزوال.

توقيع المقرر الثاني

ذ. كمال الكتاني

توقيع المقرر الأول

ذ. عزيز الطاهير

توقيع رئيس المجلس

ذ. حفيظ بوطالب جوطي